السياسة.. والكهرباء.. والبند السابع

محمد محمد إبراهيم
mibrahim734777818@gmail.com

في الوقت الذي اشتغلت فيه السياسة على قرار مجلس الأمن المُعَزِّز والداعم لمسار العملية السياسية في اليمن، يؤكد الواقع أن اليمن بخير وأن القرار انعكاس للإرادة اليمنية مهما تم توظيفه خطأ وجدلا سياسيا من قبل القوى السياسية التي تتصارع في الوقت بدل الضائع، وتعبر عن خيبة أملها من زاوية ضيقة لا تعترف بالآخر..

لقد ذهبت السياسة والخطاب الاعلامي المناكف بهذا القرار في مسارين متضادين الأول في كونه تفريط في السيادة اليمنية وهذا غير وارد كونه صريح في الحفاظ على وحدة وأمن واستقرار اليمن، ودعم القيادة السياسية اليمنية ممثلة بفخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي الذي اثبتح حسا وطنيا عاليا في ترجمة الوفاق الوطني بسياسة حكيمة حافظت على الجميع، وبما حققه خلال عامين من انتخابه.. والمسار الثاني في كون القرار جاء ليعاقب الرئيس السابق علي عبد الله صالح ورموز نظامه، وهذا خطاب ينضح بالمغالطة والزيغ السياسي الذي لا يحمل إلا الحقد ومحاولة تأجيج ما يجري في البلاد، كون المذكورين سجلوا صفحات ناصعة من التنازلات التي قامت على قاعدتها هذه التسوية السياسية والنموذج اليمني الذي صار محط اعجاب العالم..

قد لا يرى الكثير في هذا الرأي- الذي يأتي متأخراً عن القرار الأممي-إنصاف لكل اليمنيين باعتبار موضوع القرار بحد ذاته جدلي على المستوى السياسي، لكن الوقت يمر وجوهر القرار يقترب من الحدود الأولى لمداه الزمني.. خصوصا وثمة قوى عُرَفَتْ من زمن طويل بالصراع العقدي على السلطة والنفوذ تحت مسميات وشعارات الاستحقاق الشرعي الإرثي أو القبلي التاريخي، ضاربة بمسألة الديمقراطية كمعيار للمساواة عرض حائط العمل السياسي التعددي، وهي بكل تصرفاتها تحاول الآن تقويض منجز التسوية السياسية المقطوع حتى اللحظة، والدليل ما حدث مؤخرا في همدان وعمران والضالع من إشكالات واعتراك مسلح ينم عن استخفاف اليمنيين بدماء بعضهم، تحت شعار شيطاني " أنا أفضل أو أحق"..

كما أن معنى الانعكاس للإرادة اليمنية في هذا المقام، لا يذهب من باب المزايدات والمناكفات ضد أو مع أحد، بل يغزي إلى أن اليمنيين أرادوا الخروج السلمي من كارثية ما يسمى بالربيع العربي وهم بذلك نجحوا بمساعدة المجتمع الاقليمي والدولي في الحفاظ على الوجود السياسي للجميع، والمصلحة السلطوية والنفوذية المشتركة.. ليأتي القرار معززا فرصا أكثر ملائمة لحياة سياسية جديدة لكل القوى اليمنية، تحت سقف الحماية الكاملة للتسوية السياسية وهو ما تنادي وتراهن عليه كل تلك القوى التي تتناكف على كل شاردة وواردة..

والجديد في هذا القرار برمته هو في ما سيترتب على عمل لجنة العقوبات المشكلة من مجلس الأمن ومن قادة عملية التسوية السياسية في اليمن، والتي تبدو المهمة أمامها أشبه بمتاهة سياسية ذات حبكة معقدة الخيوط.. خصوصا والملاحظ- منذ أن صدر القرار الذي فتح الباب للقوى السياسية على أخصب مواد الجدل السياسي- أن الأمور زادت تعقيداً على الصعيد الخدماتي إذ دخلت الكهرباء وحدها تحت البند السابع، فقد صارت العاصمة صنعاء أسيرة الظلام إلا من وميض ضوء تتقاسم حزنه بالساعات، الأحياء، والحارات، والشوارع، لتشل عمل الورش والمصانع والمعامل وتقتل أمل الناس في قطع يد الظلام، لا سيما والقرار نص على معاقبة من يقطعون الكهرباء ويفجرون أنابيب النفط وليس الكهرباء نفسها..

والفارق اليوم عن أزمة 2011م هو أن الخلل الفني قد أظهر عدم قدرة المحطات الكهربائية على الوفاء بالطاقة المطلوبة، وكما لو أن الأيدي الملطخة بضرب الكهرباء قد أتقنوا صناعة العذر السهل والقبيح لمسؤولي الجهات المعنية بالكهرباء والذين طالما نادوا صباح ومساء بضرورة توفير الكهرباء للمواطن وعندما وصلوا أعلى هرم هذه المؤسسات تكشف لهم أن الخلل فنّي ولم يعد سياسياً، وكما لو أن هذه الأيدي الخفية- أيضا- حصنت نفسها من العقوبات بغباء المسؤولين، لتبقى محطات الكهرباء وحدها المشمولة بعقوبة البند السابع..

خلاصة القول أن الظروف أيّاً كانت تعقيداتها فلم يعد ثمة مجال للتراجع والتريث في السير قدماً لترجمة مخرجات الحوار الوطني الشامل إلى واقع ملموس يعيشه اليمنيون، وهو ما تؤمن به القيادة السياسية ممثلة بفخامة رئيس الجمهورية عبد ربه منصور هادي بعزيمة لا تلين ولا يمكن أن تنهزم أمام ما يجري على أرض الواقع من صراعات هنا أو هناك، وخصوصاً والهدف الاهم هو بناء الدول اليمنية الاتحادية، وليس إقحامها في حروب استنزاف لا طائل منها مع الأخذ بالاعتبار أن المرحلة تقتضي من الدولة البقاء في وضع شوكة الميزان من كل القوى، وأنها ستظل بالمرصاد لمن تسول له نفسه أنه دولة داخل الدولة الواحدة.. كما أن اتزانها لا يعني عدم قدرتها على التعاطي بحزم مع من يريد يفرض الأمر الواقع عليها..

وجهة مطر

أحمد غراب
Ghurab77@gmail.com

قات الصين العظيم

● في اليمن كل شيء صيني إلا المقوت والزوجة.

ابتسمت وأنا أشاهد صوراً لصينيين "مخزنين" بالحالين وقلت في نفسي مؤكد انهم لم يتعاطوا القات حبا فيه وانما لدراسة القات كسلعة تمهيدا لتصديره لليمن.

طبعا الصين هي آخر دولة في العالم ممكن تتعاطى القات والفضيلة الوحيدة للقات في بلد سكاني مزدحم مثل الصين هي حكاية " السلام تحية ".

أتذكر أن أحد الوزراء في حكومة سابقة قال: إن اليمن، شاء أم أبى، سيجد نفسه مضطرا إلى استيراد القات.

طرأت الفكرة على بالي وانا اسمع نبأ استيراد الديزل لتغطية احتياجات السوق اليمنية فقلت اصبحنا نستورد كل شيء موجود في اليمن وليس بعيدا نتفاجأ بالحكومة تستورد القات في وقت لاحق.

وطالما والجنبية صيني والزبيب صيني والماطور صيني ما ناقص الا القات.

بعد دراسة نفسية أجراها الكمبيوتر الصيني عن تأثير المادة الخضراء على المخيخ اليمني، نقدم لكم: كبسولات قات صيني تمنع الرازم وتخلي المواطن مكيف طول اليوم. تناول شريطا منها، واعمر قصور طول الليل.

عزيزي المواطن اليمني هل تتمنى ان تتزوج ؟

هل تريد ان تتوظف وتعمر بيت وتشتري سيارة وتترقى في وظيفتك بلا واسطة وتستلم معاش بالدولار ؟ وتسافر أجمل بلدان العالم ؟

ويبقى الريال اليمني بثلاثة دولارات؟

كل هذا واكثر الآن بألف ريال فقط

قات صيني مطحون يخلي احلامك حقيقة

نزي ومطيور يعطيك اجنحة ويحلق بك في السماء

مع القات الصيني تستضي اليمن مسرجة حتى لو هي مطفية وإليك مميزاته :

● ليس مسمما ولا مبودرا. القات اليمني: مسمم ومبودر بما لا يقل عن خمسة أنواع من السموم الفتاكة.

● تعمر بعده غرفة وحمام أو تنجز عملا أو على الأقل تصبغ شنبك.

القات اليمني: تعمر وأنت مخزن قصورا وبعدما تكمل التخزينة تهد القصور وتنتف شنبك.

● تشتريه بدون يمين مع ضمانة تجارية.

● يجلس سنة سنتين طريا طازجا.

● يحفظ بعيدا عن متناول الأطفال.

● مع كل علبة أو كبسولة قات ورقة توضح إرشادات الاستخدام.

● ينظم النسل مش مثل القات اليمني بعد كل علاقية قطل تذري جاهل.

● لا يستهلك استيراده المياه الجوفية.

● أسعاره محددة ورخيصة.

● بدون بحشامة حفاظا على مظهرك بعكس القات اليمني تبحشم طابق وطابقين وبدروم.

● القات الصيني: مضمون لا يحتاج إلى الغسل.

● القات الصيني: يكيفك بعقل ويخلي تفكيرك "اقتصادي" وليس كالقات اليمني يسطلك ويجننك في روحك ويخليك محلل سياسي وبالصبح مجنون قياسي.

اذكروا الله وعطروا قلوبكم بالصلاة على النبي

اللهم ارحم ابي واسكنه فسيح جناتك وجميع اموات المسلمين

حسين محمد ناصر

إلى وزير الصحة!

الأسبوع الماضي وفي هذه المساحة تناولنا حالة الذعر والخوف الذي أصاب مواطني عدد من مديريات أبين بسبب انتشار أمراض جليدية خطرة وبسبب حالة اللا مبالاة التي اتصفت بها الجهات المعنية في وزارة الصحة في العاصمة صنعاء واليوم نجدد المناشدة ونوجهها مباشرة إلى وزير الصحة ولنبلغه أن ذلك الداء اللعين قد بدأ يتزايد ويمتد إلى أماكن لم تكن تشكو من وجود حالات مرضية من قبل!

نوجهها إليه ولا نوجهها لكبار أبناء أبين المسؤولين في مختلف الوزارات والمجالس والهيئات وقيادات الدولة والسفراء لأن الأمر كما يبدو لا يعنيهم بعد أن صنعت منهم أبين نجوما وساسة كباراً فذهب كل منهم إلى أموره الخاصة ومصالحه واضحة علاقته بها علاقة حشد انتخابي أو انتظار قرار تقاسمي يصنعهم باسم أبين في مناصب كبيرة وأبين منهم براء!!

كنا نتوقع أن يبادر كل من ينتسب إلى أبين أكان محاطا بفخامة الرئيس أو وزيرا أو مسؤولا تنفيذيا ونائبا في مجلس النواب أن يبادر إلى إجراء اتصالات بالجهات المسؤولة في أبين ويستفسر حول طبيعة هذا الداء ومستوى انتشاره والأدوية المطلوبة للحد منه أو القضاء عليه ثم يتواصل مع الجهات المعنية في العاصمة صنعاء ويطلع على كيفية مواجهتها له والإجراءات التي اتبعتها للتخفيف من حالة الفزع والرهب التي صاحبتا اكتشاف المرض وتطمين أهاليهم وأسرهم هناك أنه قد أضحى تحت السيطرة وأنه لا مبرر للنزوح الثاني من أبين ولا للقلق والخوف!!

كنا ننتظر أكثر من ذلك كنا ننتظر نزولا لوفد من مسؤولي أبين في المركز العليا في صنعاء إلى النزول إلى مديريتي خنفر وزنجبار والاجتماع بالمحافظ ومساعدي المسؤولين الآخرين ليتعرفوا على حاجة المحافظة الملحة لمواجه المرض وبالتالي السعي إلى توفيرها وسد النقص الذي يشكو من وجوده مسؤولو الصحة والتربية والبيئة هناك.

لذلك ولأن لا فائدة ترجى من مسؤولين تسلقوا باسم أبين إلى مناصب مختلفة في الحكومة فإننا نوجه هذه المناشدة الجديدة إلى شخص وزير الصحة العامة ليقوم بواجبة تجاه المرضى أولا وتجاه أبناء المديريتين الذين يعانون كثيرا من تداعياته وانتشاره السريع وحث مكتب وزارته في أبين إلى التواصل مع الوزارة وإبلاغها بالمتطلبات الضرورية والعاجلة الكفيلة بالقضاء على تلك الأمراض الجديدة "القديمة".

ونسجل في الأخير كلمة شكر وتقدير لمكتب الوزارة الذي عمل ويعمل على تجنيد كافة طاقاته وفروعه لمساعدة المرضى والقيام بالحملات الإرشادية الوقائية إلى جانب بعض المنظمات الصحية الدولية وعدد من الشخصيات الوطنية في المحافظة غير الرسميين الذين سعوا جميعا إلى تنظيم حملة شعبية عامة لدق أجراس الخطر في أذن الجهات المسؤولة المخيفة..

شكرا للدكتور أكرم وأخيه وهيب سعد وصالح الدوبحي وياسر باعزب وللإعلاميين النقي وجمال ردفان ونائف وصادق كل من قام بالتغطية الإعلامية في مختلف وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي ونأمل أن يستجيب الوزير الفاضل ويوجه قيادة وزارته بالقيام بالإجراءات المطلوبة واللازمة.

د / سامي عطا

كم حرباً أرهقت هذا البلد!!!

في القرن التاسع عشر كتب الشاعر والناقد الأميركي ماثيو أرنولد في مقالة له عن الديمقراطية "هل يمكن لأحد أن ينكر أن العيش في مجتمع من الأنداد المتساوين يميل بالإنسان-على وجه العموم-لأن ترتفع معنوياته، وأن تعمل امكاناته بيسر وفاعلية؟ وهل يمكن لأحد أن ينكر أنه لو عاش في مجتمع يجعله في إحساس دائم بامتياز الآخرين عليه، وبأنه بلا قيمة على الإطلاق، فإن من شأن هذا الإحساس-على وجه العموم كذلك- أن يجعله مكتئبا وعاجزا شبه مشلول؟".

وإذا كان العقل موطناً تتخلق فيه أفعال الإنسان، كما أنه آلة تدير سلوك الفرد وأفعاله،، حيث يبدأ بتأسيسها نظرياً ومن ثم يحوّلها إلى أفعال، أي أن العقل مركز إدارة أفعال الفرد وتقريرها.

لقد أضحى العقل فرس رهان وأداة تدار بها المجتمعات، ولا تعرف المجتمعات المتقدمة إلاّ بكونها مجتمعات عقلانية في أسلوب إدارة شأنها، أي لم تعد العقلانية أسلوب حياة الأفراد وحسب، بل صارت العقلانية أسلوب حياة المجتمعات أيضاً، إذ يستحيل أن تجد تقدماً واستقراراً ونهضةً لا يكون العقل أساساً لها.

ولكي يعمل العقل وتتطور طرائق التفكير فيه، فإنه يحتاج إلى محفزات، وكما هو معروف فإن حوافز العقل في المجتمع ذي طابع إداري بحت، يستمد فاعليته من خلال العمل وفق مبدأ الثواب والعقاب (المكافأة والمحاسبة). وفي كل الأنظمة الإدارية؛ يعد هذا المبدأ أساسا للنهوض بالمجتمع، وكلما كان مضمار المنافسة بين أفراد المجتمع عادلا يترك أثره على تقدم المجتمع ونهضته.

إن نهضة أي مجتمع لا تستقيم إلاّ على مبدأ المنافسة بين أفراده، المنافسة تحفزهم على بذل أقصى الجهود، خصوصاً عندما يشعرون أن نظامهم الاداري يتضمن حوافز مكافأة تفضي بهم في نهاية المطاف إلى حصولهم على التقدير والاعتراف اللازمين.

لقد عزا هوبز ومن بعده هيجل سبب الحرب بين البشر إلى صراعهم من أجل الاعتراف، ولا يعد سبباً وحيداً، بل سبباً ضمن أسباب أخرى (حيث شرحها هيجل في فصل " جدل السيد والعبد" من كتابه فلسفة الحق). وصراع الناس من أجل الاعتراف يمكن أن يفضي إلى حرب، كما يمكن توظيفه في تفجير طاقات البشر وإبداعاتهم، وذلك إذا أمكنت السيطرة عليه وتنظيمه إدارياً، وعبر تهيئة مضمار المنافسة بين البشر وبصورة عادلة، وحينها يمكن للصراع أن يبقى في حدوده الآمنة، لا بل يكون مفيداً أيضاً، فإنه يفضي إلى إحداث نهضة وتقدم، عوضاً عن الحرب، وكم من الحروب أرهقت هذا البلد.

وعليه عندما تتم ترقية الناس وظيفياً مثلا، فإن هذا الترقي إذا لم يخضع لمبدأ المفاضلة وتفعيل قواعد المحاسبة الادارية، حيث ينبغي أن تقوم فلسفة الترقي الإداري على إنجازات المعنيين في عملهم الأدنى، وبغير ذلك يعني الإخلال بسلامة العمل، والحكم على إرادات أفراد المجتمع بالانكسار، وعندما يتم ترقية س أو ص من الناس من موقع مسؤولية أدنى إلى موقع أعلى، ترقية عميد كلية إلى نائب رئيس جامعة مثلا، فإذا كانت سيرته العملية تفتقر لأي إنجازات تبرر ترقيته، فإن فعلاً كهذا يغدو فعلا مدمرا لسلامة العمل ويثبط همم أفراد المؤسسة المعنية، كما أن ترقية الأجدر تضمن احترام الأفراد للمؤسسة، وتكسب المؤسسة احترامها من رؤسائها المحترمين والذين يحظون بتقدير المرؤوسين، والترقية التي لا أسباب معقولة لها تقتل روح العمل وتقضي على الاحترام.

لقد درج البلد في الآونة الأخيرة على التعيين بالمحاصصة، واتخذت هذه المحاصصة صوراً مختلفة إما حزبية أو مناطقية أو جهوية أو قبلية)، ولقد تعرض الحوار إلى سيل من النقد وانقسم المجتمع إلى مؤيدين ومعارضين له، وأنتهى الحوار إلى ما أنتهى إليه، وكان الناس في المجتمع بحاجة إلى تجسيد بعض مخرجاته واقعاً، بحيث يفضي بنا إلى شكل مختلف يلغي التعيين عبر معيار الثقة ومعيار الطاعة والولاء، لكننا ألفنا أنفسنا أمام إدارة تنحو إلى الجمع بين السوأين، إن الأسلوبين مدمران للقدرات والطاقات.

البلد امام معضلة حقيقية، لابد أن يتم تداركها سريعاً، لأن خلل إداري كهذا يرفع منسوب غضب الناس ويراكم أسباب ثورتهم.

كما شهدنا في الآونة الأخيرة عدداً من القرارات هدفت إلى تأليف القلوب، تم بموجبها تعيين عدداً كبير من الأفراد مستشارين ومستشارين للمستشارين في بعض المؤسسات، هذا الأسلوب لا إداري بالمرة ولا ينتمي إلى علم وفلسفة الإدارة، لأن كل قرار إداري ينبغي أن يعزز النظام العام لا أن يتحول إلى مادة للتندر والاستهزاء.

إن القرارات المهورة بالترضيات وتأليف القلوب لا تبني دولا، أكثر ما تستطيع أن تفعله هو كسب رضا المشمولين بها، لكن من المؤكد أن رضاهم لا يمكن أن يجلب إلا سخط جموع الناس المغبونين، عوضاً عن أضرار أخرى، لعل منا أبرزها فقدان من أصدرها هيبته، وتفقد الدولة احترامها، وحين تغدو قرارات رؤسائها محل تندر واستهزاء، تضعف فكرة احترام الدولة في وجدان مواطنيها، لأن الدولة المحترمة تكسب احترامها من سلامة إجراءاتها الادارية، ولا دولة مهابة إلا من خلال هيبة رئيسها، وهيبة رئيسها يستمدها من سلامة عمله الإداري المنوط بجهازفني واستشاري على درجة عالية من الاحترافية، يقوم هذا الجهاز بدراسة كل قرار بحيث يخرج سليماً قانونياً واجتماعياً وإدارياً، وهذا كله لا يمكن أن يحصل عبر الهرجلة والارتجال والمزاج، بل عبر إعمال العقل وتطبيق مناهج العلم.

تغريدة/

-1 تكاد تكون جميع القرارات الأخيرة خالية من النساء، ولم تحصل المرأة على نسبة معقولة توازي حجمها في المجتمع. تُرى متى سيتم تطبيق الكوتة؟؟

-2 كما أن المتحاصصين فشلوا في تقديم أفضل ما عندهم، وكأنهم في مضمار منافسة للسيئين، ويصر كل طرف على أن يقدم أسوأ ما عنده..!!!

● استاذ فلسفة العلوم ومناهج البحث
قسم الفلسفة كلية الآداب جامعة عدن

الثورة
ALTHAWRAH DAILY
يومية ☐ سياسية ☐ جامعة ☐ تأسست في 29 سبتمبر 1962م

نائب رئيس مجلس الادارة للصحافة
نائب رئيس التحرير
مروان أحمد دماج
dammajm@yahoo.com

نائب رئيس مجلس الادارة للشؤون المالية والموارد البشرية
خالد أحمد الهروجي
haroji@gmail.com

مدير التحرير
علي محمد البشيري
albasheri72@Gmail.com

نواب مدير التحرير
جمال فاضل - أحمد نعمان عبيد
نبيل نعمان مقبل - علي عبده العماري

سكرتير التحرير التنفيذي
سليمان عبدالجبار

تصدر عن مؤسسة الثورة للصحافة والنشر
WWW.ALTHAWRANEWS.NET
الاشتراك السنوي : في الداخل للهيئات والأفراد 22.000 ريال
في الخارج 150$ بالاضافة إلى رسوم البريد
الإدارة العامة : صنعاء - شارع المطار | تحويلة : 321528 - 321532/3
330114 - 322281/2 فاكس : 332505

المبيعات : 274039 فاكس : 2700064 | الإعلانات : 274038 فاكس : 274035 | التوزيع : 274037 | الفروع > عدن > 231783 فاكس : 233354 تعز > 220800 فاكس : 220900 الحديدة > 245842 فاكس : 211537 حضرموت > 303930 فاكس : 303931 إب > تلفاكس : 400251 الضالع : تلفاكس : 232994 أبين > تلفاكس : 602096 عمران > تلفاكس :613388